

على التبيين ومنها ان يدل المفضل عليه والعادة على تعيين نحو
فذلك الذي لم يتنى فيه فان العقل دل على ان فيه حدا فاذا
معنى العوم الاشارة على ذات الشخص واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لتو له مع قد شغفها حبا وفي
مراد بقوله بقية تراود فيها عن نفسه وفي شانه حتى
يشتمها اي الحب والمروءة والعادة دلت على الشان
اي مراد ودلان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لغيره اي الحب المفرط اياه اي صاحبه فلا يجوز ان يقدر في
حبه ولا في شانه لكونه شاملا له وتعيين ان يقدر في مراد
نظرا الى العادة ومنها الشرع في الفعل بعين من ادلة تعيين
المحذوف لان ادلة الحذف لان دليل الحذف صمنا ان الحال
والجور لا يدان يتعلق بشئ والشرع في الفعل دل
على انه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو جسم الله فيقدر
جعلت التسمية مبتدأ له وفي القرارة يقدر بسم الله
اقرء وعلى هذا القياس ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف
الاقران كقولهم للعرس بالرفاء والبيان فان مقارنة هذا
الكلام لا عرس المخاطب دل عليه على تعيين المحذوف اي
اعرست ومقارنة المخاطب بالعرس وتلبيته يدل على
لك والرفاء هو الاتيام والاتفاق والباء المبالغة والاتيام

والاطن اما بالابضاح بعد الابهام ليري المحي في صورتين مختلفين ا
حديثا مبهمه والآخر موضحة وعلان فخرين علم واحد ولكن
في النفس فضل يمكن ما جعل اللذة النفس عليه من ان الشئ
اذ ذكر سبها ثم بين كان او وقع عندها او ليكمل لذة العليم
اي بالمعنى كما لا يخفى من ان قيل الشئ بعد الشوق والطلب
الذي خورب اشتر على صدره فان اشتر على في طلب الشئ
شئ ما له اي الطلب وصدري يفيد تفسيره اي تفسيره
لك الشئ ومنه ان من الابضاح بعد الابهام باب نع على
اعد القولين اي قول من يجعل المحض خبر مبتدأ محذوف اذا
لواريد الاحتضار ترك الاطباب كفي نعم زيد وفي هذا
استعاض بان الاحتضار قد يطلق على ما يشتمل المساءات
ايضا ووجد حسنة اي حسن باب نعم سوفا ما ذكر من الابضاح
بعد الابهام ابل ذلك الكلام في معرض الاعتدال من جهة الاطباب
بالابضاح بعد الابهام والايحاذ محذوف مبتدأ وابهام الجمع
المتناهيان الايجان والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الابهام الجمع بين المتناهيان من الامور المستفوية
التي تتلذذ بها النفس وانما قال الابهام لان حقيقة جميع المتناهيان
ان يصدق على ذات وصفاً يتبع اجتماعها على شئ واحد
في زمان واحد من جهة وهو محال ومنه اي من الابضاح بعد الا